بعض الآثار المتوقعة لسياسة التكيف الهيكلى على التعليم(*)

محمد نعمان نوفل (**)

لمحة عامة

يتحدد جوهر سياسة التغير الهيكلى فى تعديل أولويات الإنفاق العام وإطلاق آلية السوق للعمل فى حرية فى شتى انحاء الاقتصاد، على اعتبار أن قيام الدولة، فيما سبق، بدور مباشر فى ادارة التنمية أصبح من الأمور غير المجدية ولايتمشى مع طبيعة وأهداف النمو الاقتصادى وقد أردف ذلك بمجموعة من الشعارات بغرض اعطاء السياسة الجديدة غطاء ايديولوجيا وهى الشعارات الخاصة بالحريات السياسية والتبشير بعهد من الديمقراطية ذات المذاق البرلمانى.

ان جوهر فكرة التغير الهيكلى مبنى على اعتبار أن آليات السوق هى الكفيلة بتنظيم الأولويات الموضوعية للإنفاق والاستثمار وبالتالى اختيارات النمو، يستوى فى ذلك الإنفاق على الإنتاج السلعى والإنفاق فى مجالات التنمية البشرية. وبهذا المعنى يصبح معيار النجاح لأى استثمار هو العائد المباشر والآنى للانفاق عليه بغض النظر عن أن الاستثمارات ذات الطبيعة الاستراتيجية وهى الاستثمارات الخاصة بتطوير وتدعيم مكون التنمية البشرية هى استثمارات لاتقدم عائدا مباشرا ولامنظورا فى المدى القصير وأحيانا فى المدى المتوسط ايضا. كما أن قياس العائد المباشر منها بالغ

(*)قدمت هذه الورقة فى ندوة الآثار الاقتصادية والاجتماعية لسياسة التكيف الهيكلى المنعقدة فى ديسمبر ١٩٩٤ بمركز البحوث العربية بالتعاون مع لجنة الامم المتحدة الاقتصادية لافريقيا .

(**) د.محمد نعمان نوفل . باحث بمركز دراسات وأبحاث التعليم العالى .

الصعوبة واحيانا مستحيل فى ظل ظروف معينه لعدم توافر البيانات، بل أن مستوى العائد المتوقع من الاستثمار فى بعض مجالات التنمية البشرية كالصحة والتعليم والثقافة والتطوير التكنولوجى والبيئة، يكون محكوما بالعلاقة بين هذه المجالات وباقى قطاعات الانتاج السلعى والخدمى فى المجتمع والاختيارات العامة للسياسة الاقتصادية.

على أى حال، لقد دخل التعليم تحت مطرقه التكيف الهيكلى وما علينا سوى أن نتتبع بقدر الامكان الآثار المتوقعة، ولانعد بأننا نستطيع الوصول الى تقديرات كمية مباشرة للآثار المتوقعة، لأنه كما أسلفنا يصعب، بل وأحيانا يستحيل، تقدير العوائد المباشرة للانفاق على التعليم.

من ناحية أخرى، نظرا لحداثة السياسة وما يلزمها من وقت حتى يمكننا رصد أثر التغيرات الكلية على ظاهرة التعليم فى مصر، فقد يكون ما نحيط به من آثار الآن قليلا جدا عن الحجم الحقيقى الممكن مواجهته فى القادم من السنوات، لأن المتغيرات لازالت جنينيه، ولكن العلم يساعد الآن على معرفة نوع الجنين، اذن لا بأس من التعرف على نوعه، اما ملامحه وكافة صفاته الوراثية فهى لازالت مجهولة بالنسبة لنا.

واقع التعليم والفقر فى مصر - حسب رؤية البنك الدولى:

تعرض البنك الدولى فى تقريره الهام " مصر - تخفيف حدة الفقر خلال التكيف الهيكلى" والصادر عن البنك عام ١٩٩١[١] ، لقضية التعليم ضمن المتغيرات المتعددة التى رأى فريق الباحثين فى البنك الدولى امكان تعرضها لتأثيرات الفقر فى ظل سياسة التغير الهيكلى، حيث سلم فريق الباحثين سلفا بأن تغيير أولويات الانفاق طبقا لسياسة التكيف الهيكلى لابد أن يترتب عليه فقدان بعض الفئات الاجتماعية لبعض المكاسب المادية أو العينية.

لقد رصد باحثو البنك الدولى معدلا عاليا لنموأعداد الأطفال الذين دخلوا تحت مظلة التعليم فى مصر مابين عامى ١٩٥٢-١٩٨٩ وتم تقدير معدل النمو السنوى لأعداد الاطفال الداخلين لمرحلة التعليم الابتدائى خلال هذه الفترة بمقدار ٥,١٪ وخلال نفس فترة المقارنة كان معدل النمو السنوى للطلاب الملتحقين بالتعليم الثانوى يقدر بـ ٩,١٪ أى أن الأطفال الملتحقين بالتعليم الابتدائى قد تضاعفت أعدادهم خلال ٣٧ عاما بحوالى سبعة أمثال أما الطلاب الملتحقين بالتعليم الثانوى فقد تضاعفت أعدادهم خلال نفس الفترة بحوالى ١٣,٥ مثل [٢]. وبالمقابل توضح تقديرات أعداد

السكان انه خلال نفس الفترة كان عدد السكان فى مصر فى منتصف عام ١٩٥٢ حوالى ٢١,٤ مليون نسمة وفى منتصف عام ١٩٨٩ وصل الى ٥٤,٢ مليون نسمة أى أن أعداد السكان قد تضاعفت خلال فترة المقارنة بمقدار ٢,٥ مثل.

لكن معدلات النمو العالية فى أعداد الطلاب الملتحقين بمراحل التعليم المختلفة لم تسفر عن استيعاب كل الأطفال فى سن التعليم ولذلك استمر العجز عن استيعاب الأطفال الملزمين مصدرا هاما وخطرا ومتواصلا لزيادة أعداد الأميين فى البلاد حتى وصلت نسبة الأمية بين الذكور الى ٣٧٪ وبين الاناث الى ٦١٪ والنسبة العامة للأميين بلغت ٤٩٪ وذلك حسب تعداد السكان لعام ١٩٨٦ (٣) وان كانت نسبة الأمية تعبر عن انخفاض فى النسب الا أن الأعداد المطلقة تمثل عبئا ثقيلا على كاهل المجتمع دون شك حيث بلغ عدد الأميين طبقا لنفس المصدر ١٧,٣ مليون نسمة.

ان باحثى البنك الدولى فى متابعتهم لواقع الفقر فى علاقته بالتعليم انتهوا الى وجود " علاقة ارتباط قوى مابين الفقر والمستويات المتدنية من التعليم" بما فى ذلك الأمية بطبيعة الحال. ان تقديرات البنك لنسبة كل من الفقراء وشديدى الفقر فى مصر طبقا لأرقام عام ١٩٨٦ توضح ان كلا الفئتين فى الريف تمثلان ٣٧٪ من عدد سكان الريف يرادفهم ٦١,٢٪ من سكان الريف من الأميين. وفى الحضر يمثل السكان الفقراء شديدو الفقر ٣٣,٣٪ من عدد السكان يرادفهم ٣٥,٣٪ من سكان الحضر من الأميين (٤).

ربما يشكل الإنفاق الحكومى على التعليم واحدة من آليات إعادة توزيع الدخل فى المجتمع، وهذا يتم فى ظل حرمان قسم من الفقراء من التعليم وهم هؤلاء الذين يمثلون الفئة الأوسع بين الأميين وبالتالى فان آلية إعادة توزيع الدخل لاتطولهم الا ان هناك فئات اخرى قد تكون أقل فقرا تستفيد دون شك من الإنفاق الحكومى على التعليم متمثلا فى توفير فرص تعليميه لأبنائها فى مختلف مراحل التعليم، ويرصد خبراء البنك الدولى" أن التعليم كان عاملا قويا من عوامل ارتقاء الحراك الاجتماعى خلال الفترة الناصرية" (٥).

ولكن آثار الحرمان لاتتوقف عند حدود قصور امكانيات الاستيعاب فى التعليم عن ضم جميع الأطفال الذين هم فى سن التعليم، وانما تنشط آلية اخرى ربما تكون أشد تأثيرا من قصور الاستيعاب وهى آلية " التسرب"، حيث يقدر التقرير معدلات التسرب فى الخمس سنوات الأخيرة (ماقبل عام

١٩٨٩) بما يتراوح بين ١٠٪، ١٥٪ ويقدر أن هذه الفئة من الأطفال المتسربين ينتمون الى المجموعات الأكثر فقرا فى المجتمع، ويفسر سبب ذلك بأن تكلفة الفرص البديلة للتعليم لهذه الفئات الاجتماعية الفقيرة عاليه جدا وأن احتياج الأسر لأى اضافات الى دخولها حتى ولو كانت ضئيلة للغاية تجعلهم يسارعون اليها وتكون هذه الاضافات فى العادة من عمل الأطفال فى هذه السن الصغيرة [٦].

لقد ربط التقرير بوضوح شديد لا لبس فيه بين التسرب وارتداد الأطفال نحو الأمية مرة أخرى بسبب الفقر وخروج الأطفال للعمل.

وعلى صعيد تكافؤ الفرص يرصد تقرير البنك الدولى الخطر الذى تمثله ظاهرة الدروس الخصوصية على تحقق تكافؤ الفرص حيث يقرر اعتمادا على بعض الدراسات المصرية فى هذا الصدد، ان أعداد الطلاب المنحدرين من أسر فقيرة والقادرين على دفع تكاليف الدروس الخصوصية هم أقل بكثير من هؤلاء المنحدرين من أسر متوسطة وغنية.

بل أن ٨٠٪ من الطلاب أبناء الأسر الفقيرة يحصلون على درجات منخفضة فى امتحان شهادة الثانوية العامة فى حين أن ٥٠٪ من أبناء الأسر الغنية يحصلون فى المقابل على درجات مرتفعة [٧]. وبذلك تقف الدروس الخصوصية عقبه فى وجه الفقراء لأنهم غير قادرين على تكاليفها وبالتالى فهم يقنعون بالفرص التعليمية المتواضعة فى التعليم العالى والجامعى أو لايجدون هذه الفرص من الأصل.

وفى تقديرنا أن هذا يعود بالأساس الى تدهور أحوال المدرسة نفسها وتوقف العملية التعليمية تقريبا فى فصول الدرس مما جعل الدروس الخصوصية ذات تأثير حاسم فى تحديد أولويات النجاح والحصول على درجات وبالتالى الفوز بالفرص التعليمية الأفضل.

يتجه تقرير البنك الدولى بعد ذلك الى المزيد من فحص مبدأ تكافؤ الفرص التعليمية من زاوية توزيع أعباء الانفاق أى من وجهة نظر تكلفة الفرص التعليمية. حيث يورد اعتمادا على نتائج دراسة مصرية [٨] مقارنة هامة تعبر عن وجهه النظر التى يريد الوصول اليها وفحواها أن الفئات الاجتماعية الغنية أو حسب عبارات التقرير الطلاب المنحدرين من مجموعات ذات دخول عالية هم الذين يستفيدون من القسم الأكبر من الانفاق الحكومى على التعليم. وتفصيل ذلك أن هناك أطفالا يمثلون ٧٠٪ من الأسر فى المجتمع لايتجاوز تعليمهم المرحلة الابتدائية منهم أطفال لحوالى ٣٠٪ من الاسر

لم يدخلوا المدارس من الأصل ويخص أبناء الـ ٧٠٪ من الأسر من الانفاق العام على التعليم نسبة ٢٠٪ فقط. واعتمادا على التحليل السابق والذى انتهى الى أن طلاب التعليم العالى والجامعى هم فى الغالب من أبناء الأسر ذات الدخول العالية والمتوسطة وأعدادهم تمثل ١٠٪ من أسر المجتمع، هؤلاء يستفيدون من ٥٠٪ من الإنفاق على التعليم وهو نصيب التعليم العالى والجامعى من اجمالى الانفاق على التعليم، ويتبقى بعد ذلك أبناء ٢٠٪ من الأسر وهم فى الغالب من الأسر الغنية والمتوسطة الحال ويستفيدون من ٣٠٪ من الإنفاق العام على التعليم [٩].

خطوط سياسة التكيف الهيكلى للتعليم - حسب رؤية البنك الدولى:

أما وقد انتهى التقرير من عرض وجهة نظره والتى ركزت على الاختلالات التوزيعية فى سياسة التعليم وانحياز السياسة القائمة (حتى عام ١٩٨٩) لصالح الأغنياء على حساب الفقراء فان تقرير البنك فى تعرضه لمقترحات السياسة الخاصة بالتعليم وتحت عنوان رئيسى هام " صيانة رأس المال البشرى" يورد عباره يقدمها للقارئ بمثابه عقد واتفاق أولى قبل أن يلج الى عرض سياساته ويهمنا أن نوردها بنصها " رأس المال البشرى هو الأصل الأعلى قيمة لدى الشعب الفقير. ولهذا فإن حماية برامج مكون الرأسمال البشرى تكون حاسمه خلال فترة الانتقال الخاصة بالاصلاح الاقتصادى برغم تخفيضات الانفاق الحكومى المخطط سلفا" [١٠] ويرى أن السبيل لذلك يكون بتحسين نموذج تخصيص واستخدام الموارد المتاحة.

أى أن البنك (أو خبراءه) يرى الأهمية الكبيرة للرأسمال البشرى (والتعليم ضمن هذا المكون) ويؤكد فى استهلال سياساته على ضرورة الحفاظ عليه (على الأقل خلال الفترة الانتقالية)، وبناء على هذه الرؤية - رؤية المحافظة على الرأسمال البشرى. يقرر المبادئ التالية: [١١]

١- المحافظة على الإنفاق الحكومى الحالى المخصص للتعليم الاساسى وإنجاز تعليم أساسى شامل (الزام شامل) خاصة للفتيات.

٢- ترشيد النموذج الحالى لتخصيص الموارد وبالذات فيما يتعلق بالسياسات الحالية الهادفة للتوسع فى جميع مستويات التعليم لأن مثل هذه السياسة غير قابلة للاستمرار من ناحية وغير عادله من ناحية أخرى.

٣- التركيز الأكبر ينبغى أن يوجه للتعليم الأساسى نظرا للعائد الاجتماعى العالى منه، فضلا عن اتاحة فرصه تعليمية أفضل لغير القابلين للاستمرار فيما بعد التعليم الاساسى.

ثم يعدد أربعة اختيارات يمكن الأخذ بها لزيادة مستوى العدالة وكفاءة الإنفاق فى التعليم وهى: -

١- الغاء رسوم التعليم الأساسى.

٢- تعميم مبدأ دفع نفقة التعليم فى مرحلة التعليم العالى والجامعى.

٣- تحسين نوعية الإنفاق على التعليم الأساسى بنقل موارد الموازنة التى كانت مخصصة للتعليم العالى الى التعليم الأساسى.

٤- ادخال اجراءات أكثر دقة فى الاختيار للطلاب لمرحلة التعليم مابعد الثانوى.

وفى اطار تسهيل الأمور على الطلاب الفقراء بغرض نشر العدالة واتاحة الفرص التعليمية فان التقرير يقترح السماح ببعض المنح الدراسية واتاحة قروض تعليمية للطلاب خاصة الفقراء.

كما يرى أن الموارد المالية المعاد توجيهها من التعليم العالى الى مرحلة التعليم الاساسى ينبغى أن يوجه الزائد منها الى عمليات تحسين المناهج والمقررات الدراسية كما يرى أن تحديد أعداد المقبولين فى التعليم العالى والجامعى سوف تساعد على المزيد من تحويل الموارد الى التعليم الأساسى فضلا عن أن تحديد (تخفيض) أعداد المقبولين سوف يساهم كثيرا فى حل مشكلة بطالة المؤهلين [١٢]، وهذا أمر منطقى تماما نظرا لأن النتيجة المباشرة لهذه السياسة سوف تؤدى الى تخفيض أعداد المؤهلين من الأصل.

الرؤية الرسمية لسياسة التعليم:

يعد كتاب " مبارك والتعليم - نظرة الى المستقبل" الصادر فى يوليو ١٩٩٢، الوثيقة الأساسية فى ابراز وجهة النظر المصرية الرسمية لسياسة التعليم ويقدم كتاب " مشروع مبارك القومى -إنجازات التعليم فى عامين " الصادر فى أكتوبر ١٩٩٣ المتابعة من وجهة النظر الرسمية لهذه السياسة وان كانت هناك وثيقة أخيرة وهى الورقة المصرية الرسمية التى قدمت للمؤتمر الخامس لوزراء التربية العرب فى يونيو ١٩٩٤ تعرض أيضا اتجاهات السياسة التعليمية فى مصر، ولكننا لن نلتفت

اليها، نظرا لأنها جاءت تكرارا لما ورد فى الوثيقتين السابقتين ولكن الورقة التى قدمتها منظمة اليونسكو لنفس المؤتمر تقوم بتأكيد وجهة النظر المصرية الرسمية على اعتبار ما أعلنه السيد وزير التعليم عن قبول مصر للورقة المقدمة من اليونسكو بعنوان " التعليم من أجل التنمية - مواجهة تحديات القرن الحادى والعشرين".

بغض النظر عن السعى نحو تبنى منطق شبه ايديولوجى لأهمية التعليم المتمثل فى ترسيخ تعبير " التعليم أمن قومى لمصر" وهو الشعار الذى يرفعه السيد وزير التعليم للتدليل على مدى أهمية التعليم للبلاد، فان قيمه مثل هذا الشعار لاتتعدى استنفار الهمم خاصة وأن الأهمية النسبية للتعليم فى عملية تخصيص الموارد فى العقدين السابقين (السبعينات والثمانينات) قد لاقت تقديرا متواضعا الى حد كبير، حيث وصل نصيب الإنفاق على التعليم من جملة الانفاق العام فى عام ٨١/ ١٩٨٢ الى ٨,١٪ وهو يقل عن نصيب التعليم من الانفاق العام فى عام الأزمة الاقتصادية ٢٩/ ١٩٣٠ والذى كان ٨,٣٪.

أما المداخل الأساسية المحددة لصياغة سياسة تعليمية فى ضوء التكيف الهيكلى فانه يمكن تلخيصها فيما يلى: (١٣)

١- مجانية كاملة فى مرحلة التعليم الأساسى.

٢- المجانية فى المراحل التالية للطالب الملتزم بوظيفته الاجتماعية كطالب، وهذه العبارة يكتنفها بعض الغموض، اذ من غير المفهوم، ان كان المقصود بها قصر المجانية على الطالب المتفوق فقط أو أن الطالب الذى لايرسب يمكنه التمتع بالمجانية حتى ولو كانت درجات نجاحه منخفضة.

٣- يستبعد من المجانية القادرون الذين ارتضوا طواعية الإنفاق فى التعليم الخاص فى التعليم الاساسى بمحض ارادتهم وبناء على اختيار كامل من أولياء أمورهم، فليس من المقبول أن يتمتعوا بالتعليم المجانى فى الثانوى أو الجامعة.

٤- الدراسات العليا بمصروفات.

٥- المتفوقون يتمتعون بالمجانية فى كل المراحل التعليمية ويمنحون المكافآت، حتى ولو بدأ تعليمهم

بالتعليم الخاص ويتمتعون بالمجانية أيضا فى الدراسات العليا، وهذه العبارة تزيد الأمر غموضا بالنسبة للعبارة الواردة فى البند ٢.

٦- دعوة القطاع الخاص للمشاركة فى مشروعات التعليم وهذه المشاركة قد تكون فى صورة تبرعات ودعم لجهود الدولة فى الانفاق على التعليم وقد تكون ايضا انشاء معاهد التعليم الخاصة.

وعلى صعيد التعليم العالى فقد نشط اتجاه نحو زيادة اعداد المقبولين فى التعليم الجامعى فقط وذلك ابتداء من العام الجامعى ١٩٩١/٩٠ حيث زاد عدد الطلاب المقبولين عن العام السابق بنسبة ٤,٤٪ وعلى اعتبار عام ١٩٩٠/٨٩ هو سنة الأساس للمقارنات الخاصة بسياسة التوسع فى التعليم الجامعى فقد زاد عدد الطلاب المقبولين عام ١٩٩٢/٩١ عن سنة الأساس بنسبة ١٠,٩٪ وفى عام ١٩٩٣/٩٢ كانت الزيادة ٣٢,٣٪ وفى نفس العام تم تطبيق نظام الانتساب الموجه وقبل طبقا لهذا النظام ٢١,٧١٠ طالبا وبذلك تكون نسبة الزيادة الاجمالية فى أعداد المقبولين للتعليم الجامعى بنظاميه ٦٤,٧٪ عن سنة الأساس [١٤].

من ناحية أخرى صاحب هذه السياسة الهادفة الى التوسع فى أعداد المقبولين بالتعليم الجامعى انخفاض (غير مفهوم) فى أعداد المقبولين فى المعاهد الفنية المتوسطة التابعة لوزارة التعليم العالى مما أدى الى انخفاض أعداد المقيدين بها عام ١٩٩٤/٩٣ عن عام ١٩٩١/٩٠ بنسبة ٤٥,٨٪.

وعلى صعيد موازنات التعليم فقد حدثت زيادة ملموسة فى الموازنات حيث زاد نصيب التعليم من الإنفاق العام من ٩,٢٣٪ عام ١٩٩١/٩٠ الى ١٠,٧٨٪ عام ١٩٩٤/٩٣ حسب الموازنات التقديرية لوزارة المالية ومن المتوقع أن تكون الزيادات أكثر من ذلك طبقا للحساب الختامى (المتوقع ظهوره فيما بعد) حيث أن استثمارات الباب الثالث لموازنة التعليم تحظى بدعم حقيقى ويتم توفير الأموال اللازمة لتنفيذ المشروعات حال الانتهاء من تنفيذ المشروعات القائمة، وهذا ما أدى الى بناء ٢٤٣٤ مدرسة خلال الفترة من عام ١٩٩١/٩٠ حتى يونيو عام ١٩٩٤ وترميم وصيانة حوالى ١٨ ألف مدرسة خلال نفس الفترة وتدخل عمليات بناء وصيانة وترميم المدارس بسبب آثار الزلزال ضمن هذه التقديرات [١٥].

فيما يتعلق بدور القطاع الخاص فى الاستثمار فى التعليم فقد بدأ بالفعل وبنشاط فى هذا

المجال وعلى الرغم من عدم توافر بيانات موثقة عن حجم استثمارات القطاع الخاص الا أن المتابعة اليومية لما يظهر فى الصحف من اعلانات عن افتتاح معاهد جديدة تمنح الدرجة الجامعية الأولى تفيد الى حد ما فى رصد الظاهرة. ومن الجدير بالذكر أن وزارة التعليم العالى لم تصدر حتى الآن أية نشرات رسمية لتوضيح الموقف بالنسبة لهذه المعاهد.

ولكى تتكامل الصورة، فقد هدفت الورقة المقدمة من اليونسكو لمؤتمر وزراء التربية العرب الخامس فى الفترة من ١١ الى ١٤ يونيو ١٩٩٤ الى تعميم وتطوير التعليم الأساسى والقضاء على الأمية [١٦]. وقد عالجت الورقة المشكلة على أساس عدم المساواة بين الجنسين وعدم المساواه بين سكان الريف وسكان الحضر وطرحت فيما يتعلق بمحو الأمية امكانية التقدم ببرامج جديدة مبتكرة تربط بين محو الأمية والحصول على فرص عمل أو تعلمهم حرفة وعلى هذا الأساس اعتبرت التجربة المصرية فى المدارس ذات الفصل الواحد تجربة مناسبة.

ومن الجدير بالذكر أن برنامج المدارس ذات الفصل الواحد قد لاقى دعما ماليا وعلميا من منظمة اليونيسيف وقد أسفر ذلك عن زيادات كبيرة فى أعداد الملتحقين بها حيث كان عددهم عام ١٩٩١/٩٠ حوالى ٢٣ ألفا وأصبحوا فى عام ١٩٩٤/٩٣ حوالى ٣٩ ألفا أى بنسبة زيادة قدرها ٦٩,٦٪ [١٧].

رؤية البنك الدولى والرؤية الرسمية:

مما سبق يتضح أن هناك نقاط التقاء وبعض الخلافات بين كل من تصور البنك الدولى عن سياسة التعليم فى ظل التكيف الهيكلى ورؤية وزارة التعليم، فمن الواضح تطابق الآراء بالنسبة للاهتمام بالتعليم الأساسى واعطائه الأهمية القصوى وعلى الرغم من تسليم خبراء البنك الدولى بالغاء الرسوم الدراسية فى مرحلة التعليم الأساسى وتأكيد وزير التعليم على ذلك الا ان هناك رسوما تصل الى ٤٠ جنيها سنويا للتلميذ ورغم نفى وزير التعليم لتقدير هذا المبلغ كرسوم دراسية الا انه أكد على أن الرسوم فى حدود ٢٧ جنيها ولكن المدارس، فى الغالب، لاتزال تحصل أربعين جنيها من التلميذ، بل وهناك من يضيفون الى ذلك.

وتظهر نقطة الالتقاء الثانية فى تحسين نوعية الإنفاق على التعليم الأساسى وهذا ما تؤكده اعتمادات موازنات التعليم وكان أبرز ما فيها الاعتمادات الاستثمارية الكبيرة للمبانى التعليمية

والتى وجهت بالأساس الى المدارس الابتدائية والاعدادية وكان نصيب المدارس الثانوية بأنواعها ضئيلا للغاية، لكن هناك فارقا هاما وهو أن موارد هذا الانفاق جاءت من الخزانة العامة ولم تحدث عملية نقل للموارد من التعليم العالى والجامعى.

وجاء اتجاه وزارة التعليم للتوسع فى أعداد المقبولين فى التعليم الجامعى مخالفا تماما لآراء البنك الدولى بل على العكس منها على طول الخط، غير ان هذا الاتجاه لايعد فى حقيقة الأمر اتجاها أصيلا لزيادة أعداد الكوادر المؤهله اكاديميا لقيادة عمليات التنمية وهو الهدف الحقيقى من التوسع فى التعليم العالى والجامعى حيث تركزت الزيادات فى طلاب الكليات النظرية وهى بالتحديد كليات الآداب والحقوق والتجارة وقد قمنا بحساب الأهمية النسبية للطلاب المقبولين بالتعليم التكنولوجى بالنسبة لاجمالى المقبولين فى التعليم الجامعى فيما بين عامى ١٩٩١/٩٠، ١٩٩٣/٩٢ (أى بعد التوسع فى أعداد المقبولين بالجامعات) فظهر أن النسبة كانت عام ١٩٩١/٩٠، ١٠,٩٪ تراجعت عام ١٩٩٣/٩٢ الى ٨,١٪، ومن المحتمل أنه مع كل توسع اضافى فى القبول سوف تتراجع هذه النسبة دون شك وان تزايدت الأعداد المطلقة بما يعنى أن سياسة القبول فى التعليم الجامعى غير مجارية لمتطلبات العصر ومتطلبات التنمية، بل أن هذه السياسة من شأنها تفاقم مشكلة البطالة بين الخريجين لأن العجز الحقيقى فى المعروض من القوى العامله المؤهلة بين التخصصات التكنولوجية فى الغالب، وان الفائض المتوافر بشدة بين هؤلاء الذين انهوا دراسات نظرية مثل خريجى الحقوق والتجارة (وليس كل شعبها) وبين نسبة لابأس بها من خريجى الآداب [١٨].

اتجاهات التكيف الهيكلى فى سياسة التعليم، بين الحاضر والمستقبل:

عندما نتعرض بالتوقع والتحليل للآثار المتوقعة لسياسات التكيف الهيكلى على التعليم فاننا لانستطيع ان نتجاهل اتجاهات البنك الدولى حتى ولو تجاهلت بعضها السياسة الرسمية المعلنه، لأن الخبرة علمتنا ان مايتم تجاهله اليوم نجده فى الغد يفاجئنا دون سابق انذار، ومايتم نفيه واستنكاره من سياسات متوقعة، نجده مطبقا بلا أى تبرير أو حتى اعتذار، ربما هى الثقة الشديدة فى ضعف ذاكرتنا. فضلا عن أن مؤسسة مثل البنك الدولى اذا اقترحت سياسات لبلد مثل مصر فانه حتى ولو عدلت فيها الحكومة الا ان مثل هذه السياسة المقترحة تظل لفترة طويلة أساسا مرجعيا لجانب هام من المهتمين والخبراء وصناع السياسات الذين يعلقون عيونهم ويرهفون آذانهم دائما تجاه مايصدر عن مؤسسات التمويل الدولية ويخلعون عليها حالات من التبجيل والاحترام العلمى، نرى أنه مبالغ

فيها.

لقد صدر تقرير البنك الدولى القسم الخاص بصيانة رأس المال البشرى ، كما سلف، بعبارة تؤكد على القيمة الكبيرة لرأس المال البشرى فى ظل الفقر وهى عبارة لا خلاف عليها، ولكن المدهش ان ما اقترحه من سياسات بعد ذلك لاتستهدف المحافظة على هذا " الأصل" الرأسمالى فى حالة جيدة أو على الأقل على الحالة التى وجده عليها الا اذا كان العرض المسهب الذى سبق أن قدمه فى توضيح اختلال تكافؤ الفرص واختلال معايير وأسس العدالة والمساواة بين مجموعات السكان ذوات الدخول المتفاوته، كان الغرض منه ابراز أن ما نتصوره من قيمة اجتماعية هامة هو محض وهم لذلك لايرون مبررا لاستمرارنا فى ظل هذا الوهم، لذا ألقوا على رؤسنا ماء باردا عكسته السياسات المقترحة. ان المعالجة المستقيمة لما رصده خبراء البنك (من خلال الدراسات المصرية التى رجعوا اليها) من اختلالات توزيعية فى الفرص التعليمية كان ينبغى ان يرتب وضع أسس سياسة جديدة تعالج الاختلال وتقيم المعوج، ولهذا لانفضل الدخول فى مساجله مع العبارات التى وردت فى تقرير البنك الدولى، ونكتفى بدراسة الآثار المتوقعة.

أما العبارات العامة والفضفاضة نوعا التى وردت فى الوثائق الرسمية عن سياسات التعليم فقد سبق وأن وصفنا قيمتها ومبررها، ولذلك نرى أنه من الاصلح أن نعبر عن آليات هذه السياسات (سياسات البنك وسياسات الوزارة) معا والآثار المترتبة عليهما.

١- تكريس التعليم الأساسى والتوسع فيه مع جعل الالزام شاملا (خاصة للفتيات):

مثل هذا المبدأ لايمكن ان يكون هناك خلاف عليه، ولكن وكما سبق أن أوضحنا أن ماظهر منه فى التطبيق حاليا مسألة شديدة الخطورة وهو ربط التعليم الابتدائى عمليا برسوم دراسية فى حدود ٤٠ جنيها للطفل وهو مبلغ كبير دون شك فى مجتمع متوسط دخل الفرد السنوى فيه فى حدود ٦١٠ دولار فى العام (أى ٢٠٦٢ جنيها مصريا)[١٩] ويعيش فى فقر مدقع أى تحت حد الكفاف من سكانه نسبة ٢١٪ أى الذين يحصلون على دخول بعيدة تماما عما يمثله الدخل المتوسط، فاذا أضفنا لذلك ماتمثله فرص التعليم من قضاء على الفرص البديلة المتوقعة من عمل الطفل فان التعليم للأسر ذات الدخل المنخفض (حتى ولو كان مجانيا تماما) سوف يكون مكلفا بمقدار مايمثله افتقاد الأسرة لعائد عمل طفلها.

جدول رقم (١)
الزيادة فى التكلفة الفردية المباشرة للتعليم فى مصر

حضر الجمهورية	عام ٨٢/٨١ بالنسبة لعام ١٩٧٥/٧٤	عام ٩١/٩٠ بالنسبة لعام ١٩٨٢/٨١
نسبة الزيادة فى الاسعار	٪٥٥,٠٠	٪٢٤٧,٧
نسبة الزيادة فى التكلفة الفردية للتعليم فى الفئات الفقيرة	٪٢٧٥,٠٠	٪٥٨٠,٠٠
نسبة الزيادة فى جملة الانفاق السنوى فى الفئات الفقيرة	٪٢٤٦,٠٠	٪٣٥٧,٨
نسبة الزيادة فى التكلفة الفردية للتعليم فى الفئات المتوسطة والعليا	٪١٣٢,٠٠	٪٢٦٧,٨
نسبة الزيادة فى جملة الانفاق السنوى فى الفئات المتوسطة والعليا	٪٢٦٨,٦	٪١٣٧,٨
ريف الجمهورية	**عام ٨٢/٨١ بالنسبة لعام ١٩٧٥/٧٤**	**عام ٩١/٩٠ بالنسبة لعام ١٩٨٢/٨١**
نسبة الزيادة فى الاسعار	٪٥٧,٧	٪٢٣٩,٦
نسبة الزيادة فى التكلفة الفردية للتعليم فى الفئات الفقيرة	٪٢٤٨,٥	٪١٠٢,٥
نسبة الزيادة فى جملة الانفاق السنوى فى الفئات الفقيرة	٪٢٢٣,٦	٪٣٢١,٦
نسبة الزيادة فى التكلفة الفردية للتعليم فى الفئات المتوسطة والعليا	٪١١٠,٠	٪٥٣٦,٣
نسبة الزيادة فى جملة الانفاق السنوى فى الفئات المتوسطة والعليا	٪٢٧١,١	٪١٧٠,٥

المصدر:

د. منى البرادعى : تأثير برنامج الاصلاح الاقتصادى على عدالة توزيع الفرص التعليمية فى مصر، مؤتمر قسم الاقتصاد ، الاصلاح الاقتصادى وآثارة التوزيعية ، ٢١-٢٣ نوفمبر ١٩٩٢ كلية الاقتصاد والعلوم السياسية ، جامعة القاهرة.

ويوضح الجدول رقم (١) الزيادة النسبية الكبيرة للانفاق على التعليم بالمقارنة بحجم الزيادة النسبية للانفاق الكلى للأسرة الفقيرة فى السنوات التسع الأخيرة من المقارنات، مما يعكس العبء الحقيقى الذى أصبح يمثله الإنفاق على التعليم بالنسبة للأسرة الفقيرة على الرغم من أن هذه المقارنات معقودة قبل الانزلاق الى سياسات التكيف الهيكلى بالسرعة التى يتحرك بها الاقتصاد الآن. ولذلك نشعر بقدر كبير من الشك فى امكان تحقق الالزام الكامل فى ظل هذه الظروف، اذا لم يصاحب سياسة تكريس التعليم الأساسى سياسات مبتكرة لتعويض الأسر الفقيرة عن فرص عمالة أطفالها من ناحية ، مع اتباع سياسات حاسمة من أجل حصول الطفل على خدمة تعليمية حقيقية داخل المدرسة حتى لاتضطر الأسرة الى الاستعانة بالدروس الخصوصية والكتب الخارجية، فضلا عن ضرورة شعور الطفل بأن وقته فى المدرسة مفيد فعلا.

ان الرهان الكامل على سياسة تكريس التعليم الأساسى فى ظل عوامل الفقر الحالية وازدياد معدلات الفقر المتوقعة فى ظل سياسات التكيف الهيكلى سوف ينتج تعليما أساسيا تخترقه بحدة ظاهرة التسرب، ولذلك لابد من الاحتياط لمواجهة هذه الظاهرة من الأصل باتباع سياسات واجراءات تحد من أثر عوامل فقر الأسرة على اعاقة الطفل عن التعليم [٢٠].

ولكن ما هو العائد الاجتماعى الكبير المتوقع من تكريس التعليم الاساسى على حساب تكريس التعليم فى مراحل اخرى، هل يمكن للتعليم الأساسى فى هذه الحالة أن يعد مواطنا قادرا على العمل وإكسابه حرفا أو مهارات انتاجية؟ ان التعليم الأساسى بالتعريف بعيد عن هذه الأهداف، وهذا مايدفعنا للحيرة أمام اصرار خبراء البنك الدولى على العائد الاجتماعى الهائل المتوقع حتى يقترحوا تحويل الموارد من التعليم العالى الى التعليم الأساسى، كما أن المدهش فعلا تبنى اليونسكو لنفس الموقف الداعى الى تكريس التعليم الأساسى على الرغم من ان تعريف اليونسكو نفسه لمرحلة التعليم الأساسى يؤكد على دور هذا التعليم فى تقديم المعارف والمهارات الأساسية فقط وانه تعليم لايعد الأشخاص لسوق العمل وينسحب ذلك على برامج محو الأمية والتى يضعها تعريف اليونسكو ضمن مفهوم التعليم الأساسى[٢١].

٢- غموض السياسات فى منطقة التعليم الثانوى:

عندما تعرض تقرير البنك الدولى لتعميم مبدأ دفع نفقة التعليم ربط ذلك بالتعليم العالى

والجامعى وفى رؤية وزارة التعليم جاءت العبارات تطارد الطالب غير الجاد ولم يتضح بصورة قاطعة ما اذا كانت هناك نية لربط التعليم الثانوى بالمصروفات أم لا، اذن نحن هنا أمام منطقة خالية من سياسة معلنه، واذا أخذنا عبارات وثيقة وزارة التعليم بحسن نية فان الأمر يعنى استمرار التعليم مجانيا فى المرحلة الثانوية أيضا غير أن المجانية لاتمنح مثلا الا لسنة واحدة وعلى الطالب الراسب أن يتحمل مصروفاته الدراسية.

من حيث المبدأ يمكن قبول هذا الأمر على اعتبار أن الطالب المهمل يبدد الموارد المتاحة له، غير أن الرؤية التربوية لمسألة رسوب الطالب تختلف من طالب لاخر ولهذا لانستطيع أن نضع أسسا لسياسة تعليمية تشيد محاذير وضوابط وموانع دون أن يكون لهذه السياسة عمقا تربويا.

أما الجانب الآخر والذى ظهر اهتمام كبير به فى السنوات الأخيرة فكان محاولة الدفع باتجاه التعليم الثانوى الفنى ويتصور البعض أن هذا الاتجاه يندرج ضمن الاتجاهات المرتبطة بسياسات التكيف الهيكلى، وفى تقديرنا أن المسألة بعيدة عن ذلك كثيرا، لان التعليم الفنى هو تعليم اكثر تكلفة من التعليم الثانوى العام حيث يتكلف الطالب حسب أرقام عام ١٩٩١/٩٠ فى المدرسة الثانوية الصناعية مبلغ ٥٣٧,٢٦ جنيها وفى المدرسة الثانوية الزراعية ٥٥٠,٩٩ جنيها فى حين أن تكلفة الطالب فى الثانوى العام ٤١٨,٩٦ جنيها[٢٢]. وهذا بالطبع غير منسجم مع الاتجاهات الداعية لتخفيض الإنفاق العام على التعليم أو الداعية الى اعادة توظيف الموارد وتكريسها للتعليم الأساسى. (تكلفة الطالب فى التعليم الثانوى التجارى ٣٤٧,١٢ جنيها فى العام ولكن معدلات البطالة بين خريجى التعليم الثانوى التجارى هائله).

لقد ظهرت الدعوة الى ضرورة الاهتمام بالتعليم الفنى فى مواجهة زيادة معدلات البطالة بين خريجى التعليم العالى والجامعى وقد ظهر هذا الاتجاه منذ بدايات الخطة الخمسية ١٩٨٣/٨٢-٨٦/١٩٨٧، ويبدو أن الأمر لم يحظ بدرجة متعمقة من الدراسة لأن المفاجأة فى تعداد عام ١٩٨٦ اظهرت ان معدلات البطالة بين خريجى المدارس المتوسطة اكبر من معدلاتها بين خريجى التعليم الجامعى ورغم ذلك استمر أصحاب الآراء غير الدقيقة فى دعوتهم للتوسع فى التعليم الفنى دون أن ينتج الاقتصاد لهم فرص عمل جديدة.

ولذا نجد اتجاها آخر لايدعو الى تخفيض معدلات القبول فى التعليم الفنى ولكنه غير متحمس

له، وأبلغ دليل على ذلك التعثر الشديد لمشروع مبارك - كول على مدى ثلاث سنوات دون أن تتخذ خطوة هامة منذ توقيع الاتفاق.

ان غموض السياسات فى منطقة التعليم الثانوى آمر يدعو الى عدم التحديد فى التوجهات المنشودة وكان المتوقع ان تمتد مظلة الالزام حتى نهاية المرحلة الثانوية وكان هذا من الاتجاهات السابقة التى دعت اليها اليونسكو فى وقت من الأوقات وأخذت بها كوريا الجنوبية وبعض البلاد الأوربية والولايات المتحدة واليابان، لأن هذه المرحلة هى المرحلة التى تؤهل المواطن بالفعل لدخول سوق العمل كمنتج وفى ظل نظام تعليم مرن يمكنه اذا أراد أن يواصل تعليمه الجامعى، فضلا عن أن الأسس المنهجية للتعليم الذاتى والتعليم المستمر من الممكن اكتسابها فى هذه المرحلة التعليمية، أن أى وطن بدون الزام حتى نهاية المرحلة الثانوية هو وطن بعيد عن متابعة التطور العلمى العالمى ولم يضع بعد اقدامه على الطريق الموصل الى القرن القادم.

٣- تقييد التعليم العالى والجامعى وربطه بالمصروفات:

هذا اتجاه محدد ومبلور فى السياسة المقترحة من البنك الدولى ولكنه من الامور "المسكوت عنها" فى وثائق وزارة التعليم، وكأن الامور لم تنضج بعد لاعلان شئ بشأنه غير أن وثائق الوزارة اكدت على أن تكون الدراسات العليا بمصروفات. أما الاتجاه الراهن للتوسع فى أعداد المقبولين فى التعليم الجامعى (وقد سبق أن ناقشناه) فهو الى جانب أنه لايعبر عن اتجاه متواصل فى تطوير وتوسيع التعليم الجامعى، فإننا نرى بالاضافة الى ذلك أنه محاولة مرحلية لتقليل معدلات البطالة المتسارعة بين خريجى المدارس الثانوية.

ومايهمنا فى مناقشة اتجاهات سياسة البنك الدولى هو أن البنك يعود بنا الى الوراء لعام ١٩٧٩ عندما جاء الى مصر خبير امريكى فى مجال القوى العاملة [٢٣] وقدم دراسة لتوقعات الطلب على القوى العاملة المصرية انتهت الى ضرورة القيام بتخفيضات جذرية فى أعداد الملتحقين بالتعليم الجامعى والعالى مع عدم التوسع فى التعليم الثانوى الفنى نفسه وقد أيدت هذا الاتجاه دراسة اخرى قام بها خبير قوى عاملة هندى موفد من منظمة العمل الدولية[٢٤]، وقد تطرق فى دراسته الى ضرورة الغاء مجانية التعليم فى جميع مراحله عدا الابتدائى والذى لم يسلم من اقتراح وضع قيود على مجانيته.

ان مادفع هذه الدراسات الى اتخاذ هذه المواقف التحليلية وقبول مثل هذه النتائج ودفاعهم عنها هو اتباع مناهج فى التحليل اعتمدت فقط على المقابلة بين احتياجات كمية لفرص عمل فى مواجهة اعداد لطالبى العمل، ولم تتسع مناهجهم التحليلية الى استيعاب الاحتياجات المتسارعة للتطور التكنولوجى فى العالم تلك التى تفرض إعداد كوادر أكثر تأهيلا من القوى العاملة، حيث أن التحدى المفروض على العالم الثالث وعلى كل بلاد العالم أيضا هو اعداد الكوادر الفنية التى ينبغى عليها أن تكون قادرة على ملاحقة التطورات ليس فقط من وجه نظر المقدرة على الاستخدام والصيانة والاصلاح ولكن الملاحقة أيضا من وجهة نظر التصميم والتحديث والمواءمة لظروف التشغيل المحلية أى الدخول فى ديالوج التطور التكنولوجى العالمى، وهذا هو الطريق الوحيد لخروج بلدان العالم الثالث من تبعيتها التكنولوجية التى تمثل اليوم التعبير العملى والمباشر عن تبعيتها الاقتصادية والسياسية أيضا.

من هذا المنطلق نفهم أهمية التعليم الجامعى لبلادنا، ولذلك لانستطيع أن نفترض أن القصور المنهجى الذى عبرت عنه الدراسات السابق الاشارة اليها ولا التصور المنهجى لمعدى تقرير البنك الدولى يمكنه أن يكون مصادفة أو وليد حسن النية.

ان نسبة المقيدين فى التعليم العالى بالنسبة للسكان فى الفئة العمرية المقابلة فى بلدان مثل كوريا الجنوبية تبلغ ٣٧,٧٪ والأرجنتين ٣٩,٩٪ وفى كندا ٦٦٪ وفى اليابان ٣٩٪ وفى الولايات المتحدة ٦٦٪ وفى مصر ١٨,٤٪ (حسب ارقام عام ١٩٩١)[٢٥] ان هذه البلدان ذات المعدلات المرتفعة وغيرها بلدان اخرى هى دون شك لاتعبث بمثل هذه المعدلات العالية للملتحقين بالتعليم العالى بل ان هذا الوضع يدعو ويؤكد اتجاهات التحديث التكنولوجى لديها ونفس الأمر يتأكد من المعدل الخاص بمصر.

الهيكل التعليمى للسكان ومستقبل الهيكل التعليمى للقوى العاملة:

على الرغم من الآثار المتعددة التى يمكن توقعها من انكماش أعداد السكان التى تتعرض للعملية التعليمية بسبب سياسة التكيف الهيكلى وهى الآثار التى يمكن تلخيصها فى مقولة المعرفة لدى البشر بما لها من دلالات حضارية ومستقبلية، الا اننا سوف نركز استقراءنا للآثار المحتملة على حالة القوى العاملة بحثا عن متغير تظهر الآثار فيه بصورة كمية ومباشرة بدرجة أو بأخرى، حيث انه

لايمكن الفصل بين المستويات التعليمية وبين انتاجية العمل وقد حققت هذه العلاقة الارتباطية العديد من الدراسات كان أشهرها مجموعة الدراسات التى قام بها البنك الدولى فى الثمانينات[٢٦].

لقد مهد تقرير البنك الدولى لانحسار المظلة التعليمية عن قسم هام من السكان بأن جميع الفئات الاجتماعية من السكان فى مصر لاتملك فرصا متساوية فى الحصول على الفرص التعليمية وحدد أن الفئات ذات الدخول المتوسطة والعليا هى التى تستمتع بهذه الفرص أكثر من الفئات ذات الدخول المنخفضة. وبهذا المعنى يكون الإنفاق الواسع على التعليم فيما بعد مرحلة التعليم الأساسى هو انفاق غير كفء، لأنه يوجه لخدمة أهداف المساواة وتكافؤ الفرص بالأساس وهى أهداف غير متحققة فى الواقع. ويردف ذلك بتحذير جوهره أن السياسة الحالية للانفاق على التعليم سياسة غير مقدر لها الاستمرار، بمعنى أن الموارد المالية للدولة سوف تعجز عن تحقيق أهداف الانتشار الواسع للتعليم.

نحن لانختلف فى أن توزيع الفرص التعليمية فى مصر مختل ولكن السنوات التى انفقت فى اتباع سياسة تعليمية تقوم على الانتشار الواسع للتعليم نجحت فى إحداث تغيرات فى هيكل الخصائص التعليمية للسكان وهو مايوضحه الجدول رقم (٢). حيث توضح البيانات انخفاض نسبة الأمية من ٨١,٢٪ عام ١٩٦٠ فى الريف الى ٦١,٥٪ عام ١٩٨٦ وقد تحول هذا الانخفاض فى الأمية لصالح زيادات فى جميع الفئات الأخرى ونفس الأمر بالنسبة للحضر حيث انخفضت الأمية من ٥٤,٢٪ الى ٣٥,٦٪. لقد زادت نسبة الحاصلين على مؤهلات متوسطة فى الريف بمقدار يزيد عن أربعة أمثال وتضاعفت نسبتهم تقريبا فى الحضر وبالنسبة للحاصلين على مؤهلات جامعية فما فوق فقد تزايدت نسبتهم فى الريف بأكثر من أربعة أمثالها أيضا وفى الحضر لحوالى ثلاثة أمثال وذلك فيما بين عامى ١٩٦٠.١٩٨٦ أى فى غضون ٢٦ عاما فاذا أضفنا لذلك ان عدد سكان مصر كان عام١٩٦٠ حوالى ٢٦ مليون نسمة وأصبح حوالى ٤٨ مليون نسمة عام ١٩٨٦ لأمكن تصور حجم الإنجاز الذى حدث.

فى عام ١٩٦٠ لم يكن نظام التعليم المصرى قد بدأ مجانيته الواسعة ولهذا ظهر هيكل الخصائص التعليمية للسكان على هذا النحو المتواضع، اذن هل يمكن أن نفرط فى هيكل الخصائص التعليمية الذى وصلنا اليه عام ١٩٨٦ كى نتراجع الى الوراء؟ لانعتقد أن هناك عاقلا يمكنه القبول

جدول رقم (٢)
التطور النسبى لهيكل الخصائص التعليمية للسكان
فى تعدادات ١٩٦٠ ، ١٩٧٦ ، ١٩٨٦

البيان / السنة	١٩٦٠		١٩٧٦		١٩٨٦	
	ريف	حضر	ريف	حضر	ريف	حضر
أمى	٨١,٢	٥٤,٢	٧١,٨	٣٩,٧	٦١,٥	٣٥,٦
يقرأ ويكتب	١٦,٤	٣١,٠	١٧,٤	٢٥,٣	٢٠,١	٢٣,٢
أقل من المتوسط	٠,٦	٣,٥	٧,٨	١٩,٣	٩,٥	١٦,٨
متوسط	١,٧	٩,٤	٢,٥	١١,٥	٧,٦	١٨,٥
جامعى وما فوق	٠,٣	١,٩	٠,٥	٤,٢	١,٣	٥,٩

المصدر:

بيانات عام ١٩٨٦ حسبت من المجلد الأول لتعداد السكان لعام ١٩٨٦- الجهاز المركزى للتعبئة العامة والاحصاء ، أما بيانات تعدادى ١٩٦٠ ، ١٩٧٦ مصدرها :

CAPMAS, Demographic Analysis of 1976 Egyptian Population and Housing Census, vol.11,PP., 106-110.

بذلك.

وعلى الرغم من التقدم النسبى الذى احرزته سياسة نشر التعليم الواسع الا اننا نرى أن هيكل الخصائص التعليمية للسكان لايزال متواضعا ولايفى بالاحتياجات المطلوبة من النظام التعليمى لمواجهة تحديات القرن القادم، قرن التطبيق الواسع والمتفوق للتكنولوجيا.

لقد استحدثنا طريقة لتحليل هيكل النظام التعليمى فى علاقته بالفئات العمرية للسكان عام ١٩٩٢ وهو مايوضحه الجدول رقم (٣) والشكل البيانى المصاحب له (الشكل رقم(١).

حيث يقوم التوضيح الجدولى والبيانى المصاحب له على تقدير نسبة الملتحقين بسنه دراسية معينه لعدد السكان فى السنة العمرية المقابلة وذلك لرسم حدود المظلة التعليمية المنبسطة على المجتمع حتى نهاية سنوات السلم التعليمى. وقد أسفر ذلك عن توضيح اتساع معقول فى سنوات القاعدة وهى السنوات من الصف الأول الابتدائى حتى نهاية المرحلة الاعدادية وهى السنوات الدراسية التى تقع فى الفئة العمرية من ٦ سنوات حتى أقل من ١٤ سنة، وفجأة ينكمش الشكل كى يقدم لنا ضلعا فى هرم حيث لاتغطى المظلة التعليمية فى المرحلة الثانوية أكثر من ٥١,٤٢٪ من عدد السكان فى الفئة العمرية المقابلة لطلاب الصف الثالث الثانوى بانواعه (سن ١٧ وأقل من ١٨ سنة) ويبدو أن الاتجاهات الاقتصادية الجديدة قد بدأت فى اظهار تأثيراتها على طلاب الصف الأول الثانوى حيث لاتغطى المظلة التعليمية غير نسبة ٤٢,٩٪ من عدد السكان فى الفئة العمرية المقابلة (سن ١٤، ١٥ سنة - طلاب الفوج المزدوج). ثم يحدث الانكماش التالى المفاجئ فى مرحلة التعليم العالى والجامعى.

نخلص من ذلك أن هذا الهيكل التعليمى عندما ينتقل الى سوق العمل فى غضون سنوات سوف نجد أن نصف هؤلاء العاملين لايتجاوز مستوى تأهيلهم التعليم الأساسى، وهو التعليم الذى لايقدم مهارة أو معرفة علمية تؤهل للحصول على فرص عمل، ونفس هذا الهيكل لن يزيد فيه الحاصلون على درجات جامعية عن حوالى ١٢٪ وهو مستوى الاخصائيين الفنيين القادرين على القيام بأعمال اشرافية أو أعمال التصميم، فضلا عن المقدرة على التعامل مع التكنولوجيا المتقدمة والنظم المعرفية المنتظمة والمتقدمة.

أى أنه فى ظل سياسة التعليم الواسع التى لم تعتريها تغيرات جذرية حتى الآن هذا هو الحال

جدول رقم (٣)

النسبة المئوية لأعداد الطلبة فى مراحل التعليم العام المختلفة منسوبة إلى عدد السكان لنفس الفئة العمرية لعام ١٩٩٢*

المراحل التعليمية	السنوات العمرية للمرحلة التعليمية	النسب المئوية لسنوات العمر المفردة فى كل مرحلة تعليمية					
رياض الأطفال	(٤-٥)	٧,٥٨٪	٨,٠٥٪				
الابتدائى	(٦-١٠)	٩٠,٩٨٪	٩٢,٢٧٪	٩٠,٣٢٪	٩١,٠٢٪	٨٩,٧٧٪	
الإعدادى	(١١-١٣)	٨٥,٧٠٪	٧٩,٨٢٪	٩٠,١٧٪			
الثانوى العام	(١٤,١٥-١٦)	١٣,٨١٪	١٤,٨٦٪	١٩,٥٨٪			
الثانوى الزراعى	(١٤,١٥-١٦)	٣,٣٠٪	٣,٧٨٪	٣,٦٣٪			
الثانوى الصناعى	(١٤,١٥-١٦)	١٢,٩٥٪	١٥,٦١٪	١٥,١٣٪			
الثانوى التجارى	(١٤,١٥-١٦)	١٢,٨٥٪	١٤,٠٢٪	١٣,٠٨٪			
التعليم قبل الجامعى	(١٨-١٩)	٨,٠٩٪	٦,٨٥٪				
التعليم الجامعى	(١٨-٢٣)	١١,٢٠٪	١٠,٧٠٪	١١,٥٩٪	١٢,٨٦٪	١,٣٦٪	٠,٣٧٪

المصدر : حسبت بيانات الجدول بمعرفة الباحث.

* أعداد الطلبة لاتشمل الطلاب بالتعليم الأزهرى

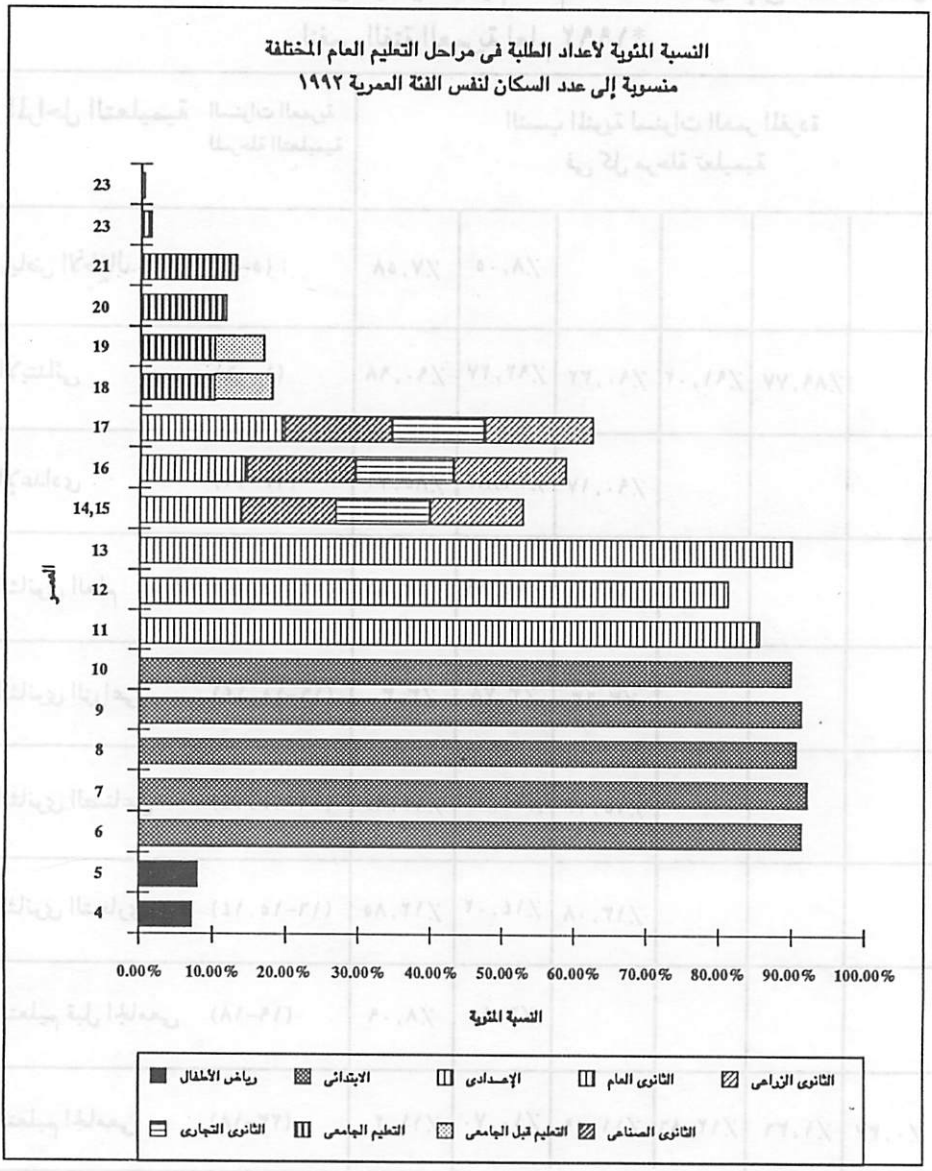
النسبة المئوية لأعداد الطلبة فى مراحل التعليم العام المختلفة
منسوبة إلى عدد السكان لنفس الفئة العمرية ١٩٩٢
العمر
23
23
21
20
19
18
17
16
14,15
13
12
11
10
9
8
7
6
5
4
0.00%
10.00%
20.00%
30.00%
40.00%
50.00%
60.00%
70.00%
80.00%
90.00%
100.00%
النسبة المئوية
رياض الأطفال
الابتدائى
الإعدادى
الثانوى العام
الثانوى الزراعى
الثانوى التجارى
التعليم الجامعى
التعليم قبل الجامعى
الثانوى الصناعى

بالنسبة للمستقبل، اذن ماهو المتوقع عندما يحدث انخفاض قد يصل الى النصف فى أفضل الحالات على كل من مستوى التعليم الثانوى والتعليم العالى والجامعى؟

ان الأوضاع على هذا النحو لن تعد بمستقبل مبهر

لقد حذر تقرير البنك الدولى من امكانية استمرار السياسة الحالية لتمويل التعليم فى ظل مشكلات السيولة المالية التى تواجه الاقتصاد المصرى، ونحن نتصور ان استمرار السياسة الحالية ممكن فى ظل رفع سن الالزام حتى نهاية المرحلة الثانوية لأن العبرة فى الاستمرار ليست فى درجة توافر السيولة النقدية لتمويل برامج التعليم ولكن العبرة فى مقدرة الاقتصاد على الرفع المستمر لانتاجية العامل فيه. وما يعيب السياسة التعليمية الحالية أنها تقدم لسوق العمل عمالة أكثر من نصفها غير مؤهل تأهيلا مناسبا وهى عمالة متدنية الانتاجية دون شك ، ويؤدى تواجدها فى مواقع العمل الى تدنى انتاجية العمالة الأكثر تقدما لأنها (نظرا لغالبيتها العددية) تسم نظام العمل بسماتها المتخلفة. لذلك نرى أن ترقيه مستوى العمالة برفع سن الالزام حتى نهاية المرحلة الثانوية سوف يضمن توافر نسيج منسجم ومتكامل من العمال المؤهلين وهذا من شأنه ان يؤدى الى رفع حقيقى لانتاجية العمل وبالتالى تزداد مقدرة الاقتصاد على مزيد من الانفاق على برامج التعليم، وهنا تكمن امكانية الاستمرار. أما مايراه البنك الدولى اذا ما أخذت به وزارة التعليم فانه يؤدى الى العكس تماما. حيث ينتج عمالة أشد تخلفا ذات انتاجية أكثر تدنيا مما يفقد الاقتصاد دوما امكانياته الذاتية على النمو.

الهوامش والمراجع

1) World Book: Egypt-Alleviating Poverty during structural Adjustment , 1991,USA., P.33.

٢) الجهاز المركزى للتعبئة العامة والاحصاء ، الكتاب الاحصائى السنوى ١٩٩١، يونيو ، ص ٢٦.

3) World Bank , op,cit,P.34

4) OP., Cit,P, 37

5) OP., Cit,P.76

6) Ibid

7) **Ibid**

8) Abdel Fadil M,"Education Expansion and Income Distribution in Egypt 1952-1977, in Abdel -Khalek, G, and Tigor, R.ed., **the Political Economy of Income Distribution in Egypt**, Holmes and Maier publishers, London , 1982

9) **Op. Cit**,p. 77

10) **Op., Cit.**, p. 134

11) **Op., Cit.**, P. 138

12) **OP., Cit.**, p. 139

١٣) وزارة التعليم ، مبارك والتعليم - نظرة الى المستقبل ، ١٩٩٢ ، ص ٣٢ ، ٣٥

١٤) وزارة التعليم - قطاع الكتب ، مشروع مبارك القومى - انجازات التعليم فى عامين ، اكتوبر ١٩٩٣ ، ص ٩٦

١٥) المركز الموحد لمعلومات التعليم ودعم اتخاذ القرار التعليمى ، ملخص عام لوضع التعليم فى مصر مابين عامى ١٩٩١/٩٠ و ١٩٩٤/٩٣ - تقرير داخلى - غير منشور .

16) UNESCO , **Education for Development: Meeting Challenges of Twenty-First Century**, ED-94/MINEDARAB / 3., ch.2.

١٧) المركز الموحد لمعلومات التعليم - ، مصدر سابق.

١٨) راجع أ.د. محسن توفيق ، د. محمد نعمان نوفل : دراسة مستقبلية لتغيرات الطلب على خريجى مؤسسات التعليم العالى من الملتحقين به عام ١٩٩٢/٩١، مركز دراسات وأبحاث التعليم العالى يوليو ١٩٩١.

١٩) معهد التخطيط القومى، مصر :تقرير التنمية البشرية لعام ١٩٩٤ ، ص ١٦٤ (تم تعديل القيمة بالجنيه حسب سعر الدولار ٣,٣٨ جنيه) .

٢٠) إرجع لـ: د. محمد نعمان نوفل : تحليل الإنفاق على التعليم ماقبل الجامعى ، تحليل رياضى وإحصائى ، المجلس القومى للأمومة والطفولة (تحت النشر حيث تضمنت الدراسة مقترحات لمواجهة التسرب وظاهرة عمالة الأطفال) .